

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

الروايات المصرحة بلفظة «حين الذكر»

وعقيب ما استجلبنا الروايات الذّكرة للفظه «إذا ذكرها» ففي الصّعيد المقابل سنّتناول الآن الروايات النّاصة على كلمة «حين الذكر» وفقّ النّسق التّالي:

– «عن رجل فاته شيء من الصّلاة فذكرها عند طلوع الشّمس و عند غروبها قال (ع): فليصليها حين ذكره» [1]

– «و بإسناده عن سعد عن محمد بن الحسين عن صفوان بن يحيى عن يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: سألتُهُ عن الرّجل ينام عن الغداة حتّى تَبْزُعَ [2] الشّمسُ أ يُصلي حين يَسْتَيْقِظُ أو يَنْتَظِرُ حتّى تَنْبَسِطَ الشّمسُ فقال: يُصلي حين يَسْتَيْقِظُ قُلْتُ: يُؤْتِرُ أو يُصلي الرّكعتين قال: بل يَبْدَأُ بِالْفريضة» [3]

– عن السّرائر من الخبر المُجمّع عليه: «من نام عن صلاة أو نسيها فوقتها حين يذكرها» [4]

و قد تَلَأَت الأجابة:

1. ضمن رواية زرارة السّالفة المطوّلة حيث قد حشَرنا القرائن على استحباب الاستعجال.

2. و أن المتسائل قد توهم محذورية الصّلاة حين الطّلوع – زعماً من الفرقة البكريّة – فهَداه الإمام قائلاً: « يُصلي حين يَسْتَيْقِظُ »
درءاً لتلك المزعومة.

إنهاء الأجابة الّلائقة لروايات المضايقة

لقد حَسَمَ الشّيخ الأعظم مسار الأجابة قائلاً: «و الجواب عنها – بعد الإغماض عن سندها و عن سوابقها بعد تسليم ظهور دلالتها – : أنّها معارضة بما تقدّم من الأخبار الظّاهرة في عدم اعتبار التّرتيب، بل في الأمر بتقديم الحاضرة، و هي أكثر عدداً و أصحّ سنداً و أظهر دلالةً، لإمكان حمل هذه على الاستحباب، و ليس في تلك الأخبار مثلاً هذا الحمل في القُرب، ثمّ لو سلّمنا التّكافؤ، فالمرجع إلى الإطلاقات (القرآنيّة و الروائيّة) و الأصول الدّالة على عدم اعتبار التّرتيب و عدم وجوب المبادرة» [5]

و قد أسهب الجواهر أيضاً اختتام هذه المنازعة قائلاً:

«و إن كان بعض ما ذكرناه من التّأويل في أخبار المضايقة بعيداً فلا بأس به:

1. بعد أن رُجِّحت أخبار الموسعة عليها (لو خضعنا للتكافؤ) بما لا يخفى على من تأمل ما حرَّراه فيهما وفي محل النزاع.

2. بل و بموافقة الكتاب أيضاً الذي أمرنا بها عند التعارض - في عدة أخبار[6] مذكورة في محلها - للتمييز بين الصادق والكاذب من حيث إنه كثر الكذابة من أهل الأهواء و البدع على النبي و الأئمة - عليهم الصلاة و السلام - في حياتهم و بعد موتهم لتحصيل الأغراض الدنياوية.

3. و لما رأى جماعة منهم أن الأئمة (عليهم السلام) حكموا بكثير مما اشتبه خلافه بين الناس و لا سيما العامة و كشفوا عن المراد (الأصيل للدين و للنبي الخاتم) بكثير من الآيات و الروايات مما هو بعيد إلى الأذهان، بل لا يصل إليه عدا المعصوم أحد من أفراد الإنسان، جعلوا ذلك وسيلة إلى الاقتحام على نسبة كثير من الأكاذيب إليهم و اختلاق الأضاليل و البدع عليهم، فمن هنا أمر الأئمة - عليهم السلام - بالعرض على الكتاب لسلامته من الكذب و الاختلاق.

4. لكن من المعلوم إرادة النصوص القرآنية منه أو الظواهر التي لا يحتاج فهم معناها إلى العصمة الربانية أو احتاج لكن على سبيل التنبيه للغير بحيث يكون بعد الوقوف هو الظاهر المراد لديه (نظير تعليم الإمام قائلًا: «لمكان الباء») لا الآيات التي ورد تفسيرها بالأخبار الظنية التي تلحق من جهتها بالبطون الخفية

5. و لا ريب في موافقة أخبار الموسعة للكتاب الذي عرفته في الاستدلال عليها لا أخبار المضايقة، إذ قوله تعالى: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي» المفسر بما سمعت (أي حين يذكرني أو يذكر الفائتة) مع أنك قد عرفت تفصيل الحال فيه ليس هو إلا من قبيل القسم الثاني من الكتاب الذي قد ذكرنا أنه في الحقيقة عرض على الخبر لا الكتاب (إذ الأخبار ظاهرة في لام الغاية لا التوقيت، فلو لا أخبار المضايقة لفسرناها بالموسعة منذ البداية وفقاً للظهور المتبادر) بخلاف أخبار الموسعة المعروضة على الإطلاقات القرآنية الدالة على وجوب الحاضرة على ما عرفته سابقاً.

6. بل منه يظهر أيضاً ترجيحها (الموسعة) بالموافقة للمعلوم من السنة النبوية (القطعية) و أخبار الذرية العلوية التي قد أمرنا بالعرض عليها أيضاً في غير واحد من الأخبار.[7]

7. بل و بمخالفة العامة أيضاً الذين جعل الله الرشد في خلافهم، لأنهم حجبوا بأعمالهم عن الوصول إلى الحق و الرجوع إلى أهله، و بما روي[8] عن الصادق (عليه السلام) أنه قال لبعض أصحابه: «أتدري لم أمرتُم بالأخذ بخلاف ما يقول العامة؟ فقال: لا أدري، فقال: إنَّ علياً - عليه السلام - لم يكن يدين الله بدين إلا خالف عليه الأمة إلى غيره إرادة لإبطال أمره، و كانوا يسألون أمير المؤمنين - عليه السلام - عن الشيء الذي لا يعلمونه فإذا أفاتهم جعلوا له ضدًا من عندهم ليلبسوا على الناس».

8. بل و بغير ذلك مما ليس ذا محل ذكره إذ القول بالموسعة و عدم وجوب تقديم الفائتة مخالف للمحكي من مذاهب جمهور العامة (فيتوجب اتخاذ الموسعة رغماً عليهم).

9. بل القول برجحان تقديم الحاضرة مخالف للمحكي عن جميعهم، و لا ينافي ذلك اشتغال بعض أخبار المضايقة على ما لا يقول به كثير من العامة (بل يوافقهم) إذ ذاك إن كان يقدر فإنما هو بالنسبة إلى حمل الخبر على التقيّة لا فيما نحن فيه (فلا يُعدّ كل موافق للعامة تقيّة و لهذا لو حملنا المخالف على التقيّة لما استلزم أن نُحوّل الجانب الموافق على التقيّة) مع أن التحقيق عدم قدحه فيها أيضاً، لاحتمال تجدد سببها، أو لأن السائل إنما يخشى عليه بالنسبة إلى ذلك دون الآخر إذ التقيّة لا تنحصر في خوف الإمام، أو لأن ذلك مما لا يتقى فيه لظهور وجهه و دليله بخلاف غيره، أو لغير ذلك مما ليس ذا محل تفصيله.[9]

- [1] الوسائل باب: ٣٩ من أبواب المواقيت حديث: ١٦.
- [2] بزغت الشمس بزغا و بزوغا أشرقت، أو البزوغ ابتداء الطلوع. (هامش المخطوط نقلا عن القاموس المحيط ١٠٦-٣).
- [3] تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، جلد: ٤، صفحه: ٢٨٤، قم - إيران، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث
- [4] الوسائل باب: ٦٢ من أبواب المواقيت حديث: ٢.
- [5] انصاري مرتضى بن محمد أمين. رسائل فقهية (انصاري) (رسالة في الموسعة و المضائق). ص 344 قم - إيران: مجمع الفكر الإسلامي.
- [6] الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب صفات القاضي من كتاب القضاء.
- [7] الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب صفات القاضي من كتاب القضاء.
- [8] الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب صفات القاضي - الحديث ٢٧ من كتاب القضاء.
- [9] صاحب جواهر محمد حسن بن باقر. n.d. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص 98-99 بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي.